# العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي

**د/مقدم عبيرات – جامعة الأغواط**
**د/عبد المجيد قدي – جامعة الجزائر**

**ملخص:**
من خلال ما جاء في فحوى هذه الدراسة من مفهوم وتحليل لضاهرة العولمة، نشأتها والمراحل التي مرت بها إلي جانب سلبياتها المختلفة يمكن القول بأنه لانستطيع أن ننكر بأن العولمة لها آثار ايجابية وآثار سلبية على اقتصاديات الدول العربية. إلا أنه في البداية ستكون الأثار السلبية أكبر حدة من الأثار الايجابية إذا لم يتم ادراك ذلك وهذا لأن التشابه المنتظر مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم والنشاط المتزايد مع الشركات العالمية في الداخل سيؤدي حتما إلى كسر سيطرة الاحتكارات القائمة في أسواق الدول العربية مهما بلغت درجة تطورها، وهذا بسبب زيادةى وقوة المنافسة في هذه الأسواق، وهو ما قد على الأقل في المراحل الانتقالية الأولى. وعلى الرغم من كل هذا فإنه يمكن القيام بعمل جماعي مشترك من شأنه أن يخفف من حدة هذه الأثار السلبية في البداية وتعظيم الاستفادة منها.

**الكلمات المفتاح :** العولمة، الآثار الايجابية، الآثار السلبية، التجليات المختلفة للعولمةة، الجات، المنظمة العالمية للتجارة.

**تمهيد** : إن دراسة موضوع متشعب مثل موضوع العولمة دراسة وافية، و من خلال الخوض في قراءات الملامح الراهنة للنظام العالمي المتغير، قد نجد أنفسنا أمام تحديات ومعارك كبرى اقتصادية و سياسية و إيديولوجية و ثقافة، من الصعب التنبؤ حاليا بنتائجها، و هذا كون أن الأمر سيتوقف على مدى قدرة نضال الشعوب و الأمم على مواجهة التغيرات العالمية الكبرى التي تؤديها الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار العولمة، لإعادة إحياء نظام الهيمنة القديم. و من خلال تزامن و ترابط ثلاث معالم في إطار عالمنا المتغير وهي:[21]

– الثورة السياسة و التي تعني الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية و التعددية و احترام حقوق الإنسان؛
– الثورة القيمية و تعني الانتقال من القيم المادية إلى القيم مابعد المادية؛
– و أخيرا الثورة المعرفية التي تتمثل في الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

و مما لا شك فيه، هو أن البعد الأول لهذه المعالم هو العولمة، باعتباره يشير إلى الجانب التاريخي و تأخذ مجراها في التاريخ البشري الراهن، كما لها تأثيرات بالغة العمق في كل المجتمعات المعاصرة سواء منها المتقدمة و النامية. و من خلال ذلك سنحاول في مقالنها هذا، تعريف و تحليل مفهوم العولمة من خلال النشأة التاريخية و التجليات و التحديات و المخاطر التي تنجر عنها وهذا حسب الخطة التالية:
– أولا : العولمة : المفهوم والحقيقة؛
– ثانيا : نشأة العولمة تاريخيا؛
– ثالثا : التجليات المختلفة لظاهرة العولمة؛
– رابعا : الآثار المرتقبة للعولمة على الاقتصاد للعربي؛
– خامسا: التوصيات.

## أولا : العولمة : المفهوم و الحقيقة.[4]

إن مفهوم العولمة أصبح متداول وشائع في الآونة الأخيرة خاصة في السنوات الأخيرة للثمانينات وبالضبط بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، من جهة، واندلاع حرب الخليج من جهة ثانية. ومع كل هذا فإن ظاهرة العولمة ليست حديثة العهد بقدر ما تدل على حداثة هذا المصطلح، ويتضح لنا بأن المكونات أو العناصر الأساسية التي تقوم عليها العولمة، تكمن في ازدياد العلاقات المتبادلة بين أطراف المجتمع الدولي، كتداول السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار الثقافات و المعلومات ، أو في تأثر أمة بأمة في العادات والتقاليد، فكل هذه العناصر ليست حديثة العهد بل تعرفها المجتمعات منذ قرون.

والملاحظ هو أن لفظ العولمة أصبح كثير التداول اليوم في الصحافة والإعلام ولم يدخل بصورة واضحة في المصطلحات

الأكاديمية، مما ترك نوعا من الغموض وعدم التحديد، كما يعتبر لفظ يدل على حالة بأكثر مما يدل على مفهوم، حالة يعيشها الناس من خلال التقدم التكنولوجي للاتصال والتجارة و تبني القيم البديلة. هذه الحالة أدت إلى كثير من الخلط عند كثير ممن يدعون أن العولمة مفهوم ينادي إليه كما هو ينادى له من قبل النموذج الأمريكي المفتعل لذلك[4]. والتحول للعولمة من حالة إلى مفهوم أدى إلى شيوع أفكار المدارس ما بعد الحداثة، والذي يدعو إلى التطرف بجميع أشكاله هادفا بذلك زوال الدولة والأسرة والدين و الثقافة واللغة باعتبارها عوائق أو قيود على الفكر والعمل، وهو ما يؤدي إلى الفوضى، ولذا فإن الاستجابة للعولمة كمفهوم يعتبر ضياع لتراث البشرية وضرب لكل الديانات.

ولإعطاء تعريف دقيق للعولمة قد تعتبر نوعا ما صعبة التحديد نظرا لتعدد الوجهات و الآراء حول مفهوم العولمة، حيث هناك من يعتبرها ظاهرة إيجابية، على عكس البعض الآخر والذي ينظر إليها على أنها ظاهرة سلبية وأنها أحد الأشكال الجديدة للهيمنة الرأسمالية، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، أين اعتبروها أحد صور الاستعمار الجديد. وهكذا فالاختلاف قائم في وجهات النظر للعولمة بين الاشتراكية والرأسمالية، بين الأنظمة الوطنية والتابعة، وبين وجهة نظر إسلامية وغير إسلامية، وبالرغم من كل ذلك فإن هناك مجموعة من التعاريف أعطيت للعولمة نحاول سردها فيما يلي:

– التعريف الأول: إن العولمة في بعدها السياسي أحد أشكال السيطرة السياسية خاصة بعد بروز قطب واحد ممثل في الولايات المتحدة الأمريكية.
– أما التعريف الثاني ذو البعد الاقتصادي : فيرى بأن العولمة هي مجال يشمل المال والتسويق و المبادلات و الاتصال.
– كما أن العولمة هي توحيد نمط الاستهلاك وخلق عادات ونظام استهلاكي على شكل موحد وعالمي.
– وهناك من يرى بأن العولمة هي مفهوم يعمل للترويج لظاهرة اقتصاد السوق، كما أن هناك من يرى بأن العولمة هي ظاهرة اقتصادية وسياسية وتقنية ومعلوماتية وتاريخية ظهرت لإحكام السيطرة عل العالم بأسره ولصالح القوي ضد مصالح الأطراف المسيطر عليها.

ومهم جدا أن ندرك حقيقة العولمة وسماتها والأشياء الجديدة التي طرأت على ظاهرة العولمة في العقود الثلاثة الماضية منها:
1. سقوط المعسكر الاشتراكي بما فيه الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية وانفتاحها حول العالم؛
2. تزايد حجم المبادلات في السلع والخدمات بين المجتمعات، إلى جانب انتقال رؤوس الأموال مما زاد من تنوع مجالات الاستثمار؛
3. لم يبقى عامل تبادل السلع و الأموال المسيطر لوحده على العلاقات بين المجتمعات، بل أصبح جانب تبادل المعلومات والأفكار هو العنصر الفاعل والمؤثر على هذه العلاقات إن لم نقل على أنه العنصر المنتشر بسرعة، حيث اعتبرت فترة العقود الثلاثة الأخيرة هي فترة إستيراد الأفكار والمعلومات.

**ثانيا: نشأة العولمة تاريخيا :**

يمكن أن نعتبر العولمة بأنها نتاج مراحل من الزمن تطور فيها مفهوم العولمة و انتشر عبر أفراد المجتمع الدولي، و هو ما يؤكد لنا أن للعولمة تاريخا قديما. و لقد أصبح مفهوم العولمة أحد المفاهيم الأساسية لتحليل المعالم الرئيسية لها، و التي تتمثل في الجانب الاقتصادي و السياسي و الجانب الثقافي والاجتماعي، و لعل مما جعل العولمة تغرس آثارها في هذه الفترة التاريخية التي يمر بها العالم، هو انتشار و تعمق مفاهيم وآثار الثورة التقنية و التكنولوجية من جهة، و من جهة أخرى التطورات الكبرى التي حدثت في مجال الاتصال و التي أحدثت توسع في العالم من خلال تطورات الأقمار الصناعية و الحواسب الإلكترونية وبروز شبكة الانترنيت، بكل ما تحمله من مزايا للإنسان وما تقدمه له كوسيلة اتصال عبر كامل أنحاء العالم[5].

وعند معرفة النشأة التاريخية للعولمة و تتبعها يمكننا الرجوع إلى نموذج "رولاند روبسون" في دراسة[6] "تخطيط الوضع الكوني : العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي" و الذي اراد من خلاله تتبع مراحل تطور العولمة و امتدادها عبر المكان و الزمان.[7] و يرى في ذلك " روبرستون " أن نقطة الانطلاق هي ظهور الدولة القومية الموحدة معتمدا في ذلك على أن أساس هذه النشأة هو تسجيل نقطة تاريخية خاصة من تاريخ المجتمعات المعاصرة، و الذي يتمثل ببنية تاريخة فريدة، و هذا كون أن قومية الدولة تتمثل في تجانس مجموعة من العوامل منها التجانس الثقافي، و من جهة أخرى فإن إنتشار المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة، كما أن هناك عاملان مكونان للعولمة يعتبران بالإضافة إلى عامل الدولة القومية هما "الأفراد و الإنسانية".

وبناءا على ما سبق من اعتبارات حاول "روبرستون" صياغة نموذجه من خلال التطور الزمني التاريخي و الذي أوصلنا إلى

الوقت الراهن، بتقسيمه إلى خمسة مراحل يمكن سردها فيما يلي:[8]

**المرحلة الأولى :الفترة الجنينية:** و قد بدأت هذه الفترة في أوروبا مع بداية القرن الخامس عشر و حتى منتصف القرن الثامن عشر، و تعتبر هذه الفترة مرحلة نمو المجتمعات القومية، و إضافة للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الافكار الخاصة بالفرد و بالإنسانية، حيث بدأت فيها الجغرافيا الحديثة و شاع التقويم الغريغوري.

**المرحلة الثانية : فترة النشؤ:** تعتبر هذه المرحلة، اللاحقة للأولى حيث بدأت و استمرت في أوربا أساسا من متصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 و ما بعده. و قد عرفت هذه الفترة تحول حاد في مفهوم الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت في هذا الشأن تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، و بالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع معينة داخل الدولة، و في هذا الشأن زاد المفهوم الأكثر تحديدا للإنسانية ، و زادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية، ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات و الاتصالات بين الدول، و بدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، و بدأ الإهتمام بموضوع القومية و العالمية؛

**المرحلة الثالثة : فترة الانطلاق:** و تعتبر نهاية المرحلة الثانية وبداية للمرحلة الثالثة حيث بدأت عام 1870 و استمرت إلى غاية العشرينيات من القرن العشرين، و فيها ظهرت مفاهيم كونية، مثل "خط التطور الصحيح " و " المجتمع القومي المقبول "، كما نشأت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية، و تم في هذه المرحلة إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، و بدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية " حقوق الإنسان " و محاولة تطبيقها، كما حدث تطور كبير في عدد و سرعة الأشكال الكونية بالاتصال، و نشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم؛

**المرحلة الرابعة : فترة الصراع من أجل الهيمنة :** استمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينات، حيث شهدت خلافات و حروب فكرية حول المفاهيم والمصطلحات الناشئة والمتعلقة بعملية العولمة، حيث بدأت مع مرحلة الانطلاق، كما شهدت هذه الفترة صراعات كونية حول أشكال و صور الحياة المختلفة، و فيها تم التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها استعمال القنبلة الذرية على اليابان و بروز دور الأمم المتحدة؛

**المرحلة الخامسة : فترة عدم اليقين:** بدأت هذه الفترة مع مطلع الستينات و أحدثت اتجاهات و أزمات في التسعينيات، كما أدت إلى إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتعمقت فيها القيم ما بعد المادية، كما شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، و انتشار الأسلحة النووية، و توسعت المؤسسات الكونية و الحركات العالمية. و قد واجهت المجتمعات الإنسانية خلال هذه الفترة و ما بعدها مشاكل عديدة منها تعدد الثقافات و تعدد السلالات داخل المجتمع الواحد، كما ظهرت الحقوق المدنية و أصبح النظام الدولي أكثر سيولة حيث أصبحت معظم الشعوب تتغنى بها، خاصة فيما يتعلق بحماية الأقليات في إطار حقوق الإنسان، و انتهى النظام الثنائي القومية و أصبح المجتمع المدني العالمي يحظى باهتمام بالغ.

## ثالثا :التجليات المختلفة لظاهرة العولمة :[9]

للعولمة تجليات متعددة اقتصادية و سياسية و ثقافية و اتصالية[10]، فالتجليات الاقتصادية تظهر من خلال نمو و تعمق الاعتماد المتبادل بين الدول و الاقتصاديات القومية و في وحدة الأسواق المالية و في زيادة تعمق التبادل التجاري الذي طغت فيه النزعات الحمائية التجارية حسب ما جاء في دورة من دورات الجات، و هي دورة أورغواي، و التي نتجت عنها ظهور المنظمة العالمية للتجارة، و يمكن وصف هذه التجليات الاقتصادية خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية و نشاط الشركات العابرة للقارات و المؤسسات الدولية و الاقتصادية كالبنك الدولي، و التي تعتبر المحرك الأساسي للعولمة. كما يطرح أيضا بالنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة مشكلة أزمة الدولة القومية، أو تأثير العولمة على مفهوم فكرة السيادة الوطنية.

إن ما هو قائم حاليا في النظام الرأسمالي العالمي يمثل مرحلة من مراحل تطوره، و قد يكون من الممكن تسمية هذه المرحلة بـ " العولمة، أو اقتصادا دوليا أكثر تكاملا و اندماجا ". ومن المعلوم أن النظام الرأسمالي المدفوع بحافز تعظيم الأرباح يهدف إلى التوسع و ذلك عبر استثمار أرباحه و عبر استقراضه من أسواق الرساميل، فإذا لم يتوسع يتعرض للركود و الكساد و المتمثل في أزمات دورية، و الأمثلة التاريخية على هذه الأزمات كثيرة و معروفة، و كما ذكر " كارل ماركس" إلى ظهور منشآت اقتصادية كبيرة عبر تركز رأس المال و من أهم تحقيق ذلك عمليات الدمج بين المنشآت الكبرى أو استيلاء منشأة كبرى على منشأة أخرى ، كما أنه في عملية توسعه يراكم فوائض مالية لا تجد مجالات مربحة في استثمارات حقيقية تؤدي

إلى زيادة الإنتاج و التجارة، بل تجد هذه الفوائض مجالاتها مربحة في المضاربة في إطار الدولة الواحدة، كما أن هذه الفوائض تضغط لتأمين حرية انتقالها من دولة إلى أخرى عبر إزالة القيود على حركة الرساميل ومن الواضح أن أهم سمة للنظام الرأسمالي العالمي هو ما يسمى "بالعولمة المالية"[11]. و بهذا تقوم الدولة الرأسمالية المهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي بالعمل على تأمين سلامة نظامها و تاليا توسعه، و ذلك عبر تحقيق حرية التجارة الخارجية أو درجة كبيرة من هذه الحرية و حرية انتقال الرساميل.

أما فيما يتعلق بالتجليات السياسية للعولمة[12] فتبرز في سقوط الشمولية و اللجوء إلى الديموقراطية و التعددية السياسية و احترام حقوق الإنسان، و في هذا الشأن تطرح عدة تساؤلات :

– هل توجد هناك نظرية وحيد ة للديمقراطية؟ ممثلة في الديموقراطية الغربية، أم أن هناك خصوصيات للديموقراطية تتأثر بطبيعة السياسات و الثقافات للمجتمعات في العالم؟.

– وهل هناك نظرة شاملة تدل على كيفية احترام مواثيق حقوق الإنسان، أم أن هناك خصوصيات ثقافية تعمل على منع تطبيق مواثيق حقوق الإنسان العالمية من طرف بعض الدول.

ويمكن الإجابة عن هذه الأسئلة بالإقرار عن وجود ازدواجية المعايير في تطبيق مواثيق حقوق الإنسان، و هذا بسبب هيمنة مواثيق القطب الواحد ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية، على الأمم المتحدة و مجلس الأمن، خاصة فيما يتعلق بفكرة التدخل من أجل حقوق الإنسان و الذي في أغلبيته يعتبر لصالح الحفاظ على المصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية، و هذا باسم الشرعية الدولية، كما هو الشأن في الحصار المفروض على الشعوب مثل حصار الشعب العراقي. وإلى جانب التجليات السياسية هناك تجليات ثقافية للعولمة تكمن في صياغة ثقافة عالمية، لها ميزات و قيم تعمل على ضبط و توحيد سلوك و ثقافة الدول و الشعوب، وتتمثل هذه التجليات في المجال الحضاري بأبعاده الثلاثة، البعد التربوي، و الثقافي و الإتصالي[13].

وفي هذا الجانب يمكن الإشارة إلى بعض النقاط التالية في إطار التجليات الثقافية:

– إن مظاهر القوة في المجتمع البشري المعولم تكمن في السيطرة على الفضاء، و هو ما يتطلب صناعة متطورة في مجال وسائل الطيران، و القاذفات، و الصواريخ و الأقمار الصناعية[14]، وهو ما تعبر عليه معظم دول العالم باستثناء الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، روسيا، الصين، اليابان، الهند و إسرائيل، وهذه الدول هي الوحيدة التي تملك صناعة وسائل الاتصال؛

– إن المجمع الصناعي في القرن العشرين تحول إلى مجتمع المعلومات؛

– إن الإنتاج الثقافي بمفهومه الواسع رياضة، موسيقى عالمية، سينما، المجلات و الدوريات ذات الشهرة العالمية و الرواج الواسع أصبح بأيدي كبار التجار أو أصحاب رؤوس الأموال الضخمة، و عليه فإن التأثير في الرأي العام العالمي أصبح بإرادتهم، حتى و إن كان هذا الحكر في الإعلام لا يعني بالضرورة إعلاما موضوعيا كما هو الحال لظاهرة الترويج لحادثة الأميرة ديانا. إن هذا الزخم من الإعلام و الذي يتحكم فيه أرباب وسائل الاتصال للشركات العابرة للقارات، أصبح بإمكانه توجيه الرأي العام العالمي، و قادرا على تغيير الذهنيات و إدخال ثقافات جديدة على مستوي الكرة الأرضية.[15]

**رابعا :الآثار المرتقبة للعولمة على الاقتصاد للعربي.**

من خلال النتائج المترتبة عن الجات "المنظمة العالمية للتجارة" والمنبثقة من جولة أوروغواي لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء، إلى جانب الدول التي تسعى إلى الدخول في تكتلات إقليمية، سوف نحاول وبإسهاب التطرق إلى النتائج المتوقعة والتي قد يجنيها الاقتصاد العربي في إطار العولمة واقتراح التكامل الاقتصادي كوسيلة للتعامل مع العولمة. وفي الواقع فإن معظم الدراسات الاقتصادية اتفقت على أن النتائج المتوقعة من تنفيذ اتفاقية الجات سوف تفضي إلى زيادة الناتج المحلي على المستوى العالمي بحوالي 216 مليار دولار موزعة كما يلي :[16]

– 126 مليار دولار نصيب الدول المتقدمة؛
– 37 مليار دولار نصيب الصين؛
– 37 مليار دولار نصيب أوروبا الشرقية؛
– 16 مليار دولار نصيب الدول النامية .

ومن خلال هذه الأرقام التي تبين زيادة الناتج المحلي وتوزيعها على المستوى العالمي على المجموعات الأربعة ، هي أن نصيب الدول المتقدمة سيأخذ حصة الأسد من زيادة الناتج المحلي على المستوى العالمي ، حيث تستحوذ هذه المجموعة على ما يعادل 58.3% ، أما دول العالم الثاني (الصين وشرق أوروبا ) فتحصل على ما يعادل 34.4% ، ويبقى نصيب الدول النامية بما فيها الدول العربية ما يقرب 7.4 %

ويتضح من خلال واقع الاقتصاد العربي في إطار العولمة أنه سوف يجني العديد من الآثار السلبية على المدى القصير، وقد يشهد نتائج إيجابية إذا تمت الاستفادة من المزايا التي تمنحها

إتفاقية الجات " المنظمة العالمية للتجارة "، وسوف نحاول إبراز كل من هذه الآثار الإيجابية والسلبية في الآتي:

**الآثار السلبية:** من لآثار السلبية التي قد تجنيها الدول العربية في هذا الشأن يمكن تلخيصها فيما يلي[17] :

– سوف تؤدي إتفاقية الجات إلى إرتفاع أسعار الواردات العربية من المواد الغذائية ثلاثة أضعاف عما كانت عليه، والذي يعني امتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية، خاصة و أنها تستورد ما قيمته 21 مليار دولار سنويا من المواد الغذائية؛

– تواجه إقتصاديات الدول العربية درجة كبيرة من المنافسة الدولية في مجال السلع الصناعية، وهذا لأن معظم الصادرات العربية من المواد الخام تسعى الدول الصناعية لابتكار بدائل لها؛

– سوف تؤدي تحرير التجارة الدولية في ضوء إتفاقية الجات إلى مصاعب ستواجه صناعة البتر وكيمياء العربية والتي ما تزال في بدايتها وذلك من خلال درجة عالية من المنافسة الدولية، كما تتأثر الصناعات الكيميائية العربية، حيث سترتفع تكلفة الواردات منها نظرا لعدم كفاية المنتجات العربية منها للأسواق المحلية. هذا بالإضافة إلى منتوجات كل من الورق والبلاستيك والأثاث و الأخشاب سوف تتعرض هي الأخرى إلى درجة كبيرة من المنافسة؛

– كما ستتأثر أيضا الدول العربية في مجال تحرير قطاع الخدمات عالميا، و المتمثل في قطاع البنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات والاستثمارات، وهذا لأن الدول العربية مستوردة صافي للخدمات، وتعاني من عجز في ميزان خدماتها؛

– تضمنت اتفاقية الجات تحرير التجارة الدولية في مجال مناقصات المشتريات الحكومية بما فيها مشتريات الجيش والشرطة والحكومة المحلية والحكومة المركزية، وتوسيع نطاق المناقصات الحكومية للأشغال العامة والمرافق، وسوف تتأثر اقتصاديات الدول العربية سلبا من جراء تحرير التجارة في هذا المجال نظرا لشدة المنافسة الدولية.

– وأيضا فقد ينتج عن اتفاقية الجات آثار سلبية على المنتجات الفكرية العربية نتيجة تحرير التجارة الدولية في هذا المجال، وتتمثل تلك الآثار في إرتفاع تكلفة المعيشة للمواطن العربي، بالإضافة إلى التهديد بتدهور الثقافة العربية نتيجة الغزو الثقافي من قبل الدول الأعضاء في الجات " الأعضاء من غير الدول العربية".

نلاحظ مما سبق أن اتفاقية الجات في المجالات الاقتصادية المختلفة أوضحت أن القطاعات الاقتصادية العربية سوف تتأثر سلبا، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك العديد من المزايا سوف تجنيها اقتصاديات الدول العربية إذا عرفت كيف تستفيد من المزايا التي تمنحها اتفاقية الجات، ويمكن سرد الآثار الإيجابية فيما يلي :

**الآثار الإيجابية:**

على الرغم من الآثار السلبية للجات التي سيجنيها الإقتصاد العربي كما تمت الإشارة إليه، إلا أننا نعتقد أن هناك العديد من المزايا التي سوف تنعكس إيجابا على إقتصاديات الدول العربية، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:[18]

– إمكانية إستفادة الدول الأعضاء من تخفيضات التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية والدعم مما يقوي من الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية؛

– بإمكان الدول العربية الإستفادة من إتفاقية الجات المتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة التي تهدف إلى ضمان عدم اللجوء إلى المقاييس و المواصفات لخلق حواجز غير تعريفية إضافية غير مبررة أمام تحرير التجارة؛

– عند إنضمام الدول العربية إلى الجات فإنها سوف تستفيد من المزايا التي تمنحها هذه المنظمة في مجال التجارة الدولية وهي معاملة الدولة الأولى بالرعاية مما يعزز فرص وصول صادرات الدول العربية إلى أسواق الدول الأعضاء في الجات.

من خلال هذا العرض يتضح جليا أن الآثار السلبية أكثر من الآثار الإيجابية، وهذا يزيد من الأعباء التي تعانيها إقتصاديات الدول العربية كل على حده، وهو ما يتطلب اللجوء إلى القيام بعمل جماعي مشترك للتخفيف من لآثار السلبية التي قد تترتب عن الجات وتعظيم الإستفادة منها، ومنه فإننا نقترح مجموعة من التوصيات كما يلي:

**خامسا : التوصيات**

1. العمل على تعديل قوانين وقرارات النشاط الإقتصادي لمواكبة المتغيرات الإقتصادية الدولية و المحلية، وأهمها قواعد المنظمة العالمية للتجارة على أن يكون الهدف من هذا التعديل هو الموائمة بين إطلاق الحرية الفردية في محاربة النشاط الإقتصادي؛

2. يمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دور مهم في دعم العمل العربي المشترك والذي يتمثل في إقامة منطقة تجارة حرة عربية لتشجيع التجارة العربية البينية، ومن ثم تحقيق الوحدة التجارية والتكامل الإقتصادي فيما بين الدول العربية في جميع القطاعات، وأهمها توحيد التشريعات الجمركية العربية وتعزيز إقامة المشروعات العربية المشتركة؛

3. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الإقتصادية خاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، من حيث الجودة والمواصفات وتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة في الداخل، وللقدرة على إغتنام فتح الأسواق في الخارج.
4. الإسراع في بناء إطار إقتصادي عربي مشترك لتعبئة كل القدرات نحو البناء والإستثمار والتنمية على أساس سوق واحدة قادرة على إقامة المؤسسات الكبيرة وإستيعاب التكنولوجيا المتقدمة.

وأخيرا وليس آخر، فإن تأثير اتفاقية الجات على الدول العربية يتوقف على مدى قدرة كل دولة عربية في التكيف مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة وقواعدها ، وما تفرضه من تحديات، وكيف يمكن مواجهة ذلك فعلا من استراتيجيات وسياسات، والتي من شأنها أن تحد من هذه الآثار التي قد تثقل كاهن الاقتصاد العربي؟.

**المصادر والإحالات المعتمدة :**


1. السيد ياسين: العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة 1999، ص 12.
2. المرجع أعلاه
3. أنظر كل من:

- مركز دراسات الوحدة العربية: العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، الطبعة الثالثة، بيروت، أفريل 2000، ص ص، 30 – 31.
- السيد ياسين: العولمة والطريق الثالث، المرجع السابق، ص 23.
- KENEN pb (Ed) Management the world economy: fifty years after Breton-woods, Washington dc : Insofar international economic, dif page.

4. السيد ياسين: العولمة و الطريق الثالث، المرجع السابق، ص 32.
5- أنظر المرجع أعلاه، ص 23.

Global culture: nationalism, Globalization and modernity: A THEORY, Culture and society : special issue, edited by mike Featherstone (London ; new bury park: sage publications, 1990) PP 16-18.

6- أنظر : المرجع السابق.
7- السيد ياسين، مرجع سبق ذكره ص .24
8- أنظر مركز دراسات الوحدة العربية، العرب و العولمة، مرجع سبق ذكره ص ص، 30 – 31.
9- السيد ياسين: الثورة الكونية و الوعي التاريخي، مركز الدراسات السياسية، الطبعة الثانية عام 1996، صفحات متعددة.
10- السيد ياسين: الكونية الأصولية و ما بعد الحداثة، الجزء الأول، القاهرة، المكتبة القومية، 1995، ص ص، صفحات متعددة.
11- مركز دراسات الوحدة العربية: العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الطبعة الثالثة،بيروت 2000/4، ص ص، 313/ 314
12- أنظر:

- السيد ياسين: العولمة و الطريق الثالث، مرجع سبق ذكره، ص ص، 30–31.
- المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب: مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر/ديسمبر 1999، صفحات متعددة.

13- المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب مجلة عالم الفكر، مرجع سبق ذكره، ص .34
14- المجلس الوطني للثقافة الفنون و الآداب: سلسلة عالم الفكر، الكويت، أكتوبر .1996
15- Igmacio Romonet : la tyrannie de la communication galilee, paris, 1999, PP, 11 – 12.
16- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد التاسع، السنة الحادية عشرة، ديسمبر 1999، القاهرة، ص .155
17- نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، 1999، ص ص، 213-.214
18- أنظر :

– صندوق النقد العربي: نتائج جولة أوروغواي وآثارها على اقتصاديات الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي، أبو ظبي، فيفري 1995، ص 21.
– مجلة الوحدة الاقتصادية العربية: المرجع السابق، ص 258